قراءة في

نظرية النظم

بحث مقدم من التدريسي
د . بيان شاكر جمعه
و
د . مهند حمد شبيب

في كلية التربية بجامعة الأنبار – قسم اللغة العربية

١ - تساؤل ومقدمات .

ترى ما الذي استطاع أن يستمر في الوجود من نظرية النظم العتيقة وأن يفتننا ويعجبنا حتى وقتنا الحاضر ؟ نتساءل عما بقي يعيش فينا حتى اليوم من نظرية النظم التقليدية بعد ما يزيد على ألف عام من ظهورها ، وعما تم طرحه منها بوصفه غير مناسب لنمط تفكيرنا اليوم . فمن المؤكد أن للنظرية قوةً علينا تجعلنا نتمسك بها أشد التمسك بعد عمرها الطويل فلمَ نتمسك بها ؟ .

نتساءل عما بقي ؛ علَّ التساؤل هذا يهدينا إلى معرفةٍ أعمق بالنظرية ، ونتساءل اليوم ، محاولين إعادة اكتشاف ذواتنا التي اختارت والتي تورطت في يومٍ ما فيما لا يمكن – ربما – الرجوع عنه .

قد يبدو هذا التساؤل صعب الإجابة ، ولكن إلقاء نظرةٍ على مشروع النظم برمته وبتلخيصٍ له قد ينير لنا الدرب ، لن أحاول في بحثي هذا تقديم قراءةٍ جديدةٍ معاصرة ولا قديمةٍ للنظرية ، لن أفعل بدايةً سوى أن أعرض النظرية بأسسها علَّ عرضها هذا ينير لنا الدرب بشأن ذواتنا التي نبذت والتي اختارت.

وللبحث مقدماتٌ لا بدَّ من التعريج عليها قبل الابتداء بالعرض ، وأول هذه المقدمات هي أنَّ أيَّ تفكيرٍ حضاري يرتبط بعددٍ من العلامات الفارقة في تاريخه ويقربها من المقدسات والجرجاني مكوِّنٌ أساس لتفكيرنا الحضاري اليوم ، وقوته التي أثرت في اختياراتنا متأتية من حله الكبير لمعظلة الإعجاز التي ظلت قبله تتراوح بين الإعجاز الصوتي والصرفة حتى مجيئه .

وثانيها أن للجرجاني نظام تفكيرٍ كان ملتزماً به أشدَّ الالتزام ، وهو ما حداه إلى وضعِ نظريته والدفاع عنها وحشدِ الأدلة والبراهين عليها ، ونظام تفكيره هذا كان سائداً في عصره كله ؛ فرضه التغيير الكبير الذي نقل التفكير من ساحة اللغة إلى ساحة النحو ومن ساحة الشرح إلى ساحة النقد ومن ساحة الفصاحة والبيان إلى ساحة البلاغة وقد وقع هذا الانتقال في حدود بداية القرن الرابع الهجري ، فالجاحظ كان يوصي المعلمين بأنْ لا يشغلوا بال طلابهم بالنحو (١) بينما يجعل الجرجاني النحو : الأساس الذي تقوم عليه النظرية برمتها ، الأمر الذي دعاه إلى الدفاع عنه قائلاً " وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك .... أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه " (٢) لم يحدث الانتقال إذن لأن العرب تعرفوا على التفكير اليوناني"[3]" ولا لأن العرب تطورت معارفهم وأذواقهم"[4]" ولا لأنهم انتهجوا التفكير المنظم آنذاك ، بل لأن العرب تغيرت وجهة نظرهم كلها نحو العالم ونحو معرفتهم ونحو أنفسهم ، لأنهم أبدلوا أنظمة التفكير السابقة عليهم بأنظمة تفكيرٍ جديدة سار الجميع على هديها ، وكان من ضمنهم – وإنْ جاء متأخراً - الجرجاني العريق"[5]" . وإذا كان له نظام تفكيرٍ خاص بزمنه فإننا اليوم لم نأخذ منه سوى اللب الذي سوف ينبني عليه جزءٌ مهم من معرفتنا .

وثالثها أن النقد الحديث اليوم مستوردٌ كلياً من الغرب ولكن في ذلك وجهتي نظر أولاهما تظهر الخطورة وثانيتهما تبرز الجودة ؛ فأولاهما أن النقد الغربي لا يمثلنا بأي شكلٍ من الأشكال كما أنَّ الدعوة إلى العودة إلى النقد العربي القديم دعوةٌ تحمل خطورتها ، ولذا ينبغي علينا اليوم أنْ نحاول بناء نقدنا العربي الخالص الذي يفيد من كل التصورات بحياديةٍ تامة ، وأما الأمر الجيد فإن النقد الغربي استفاد من النقد العربي القديم ومن الجرجاني ذاته عبر اطلاع الغرب على الحضارة العربية ولذا فإن ثمة جزءً - ولو يسيراً - من نقدنا العربي القديم ما يزال يعيش في النقد الحديث ومنه في تصوراتنا النقدية اليوم .

وآخر هذه المقدمات أن الجرجاني ونظريته (النظم) وضعا لنا لبنةً لا يمكن تجاوزها ولا نسيانها وهي ما نحاول في بحثنا هذا معرفته ، وهذه اللبنة استمرت في الوجود لأنها تمثلنا حتى اليوم ، لست أعني أنها اللبنة الأساس في النظرية فقد تكون على العكس مسألة هامشية ، بل أعني بأنَّ فيها مايصرٌّ على الحضور رغم صروف الدهر معها .

٢ – أركان النظرية .

تقوم النظرية على أربعة أركان لا غير وهي التقديم والتأخير؛ والحذف؛ والفروق ؛ والفصل والوصل ، وما باقي الفصول التي كتبها إلا إضافات على الكتاب السابق وهو أسرار البلاغة في علم البيان ، ومجادلات وتوضيحات وتأكيدات للنظرية احتاج إليها الجرجاني ليؤكد تجاوزه للتصورات القديمة بالنسبة إليه .

وإذا كان الجرجاني قد وضع نظريته ليؤكد على أن ترتيب الكلام في أي إبداع إنما يكون بحسب الأهمية – وهذا ما أوضحه في التقديم والتأخير- فإن ترتيب أبوابه على الشكل الذي جاءت عليه في الكتاب هو مهمٌ أيضاً ويعتمد على الأولوية التي يراها لكل ركن ، لقد أرادنا أن نحلل النص ابتداءً من التقديم والتأخير لننتقل من ثم نحو الحذف ومن ثم نحو الفروق وأخيراً نحو الفصل والوصل .

أولاً – التقديم والتأخير .

لماذا قدَّم الجرجاني هذا الباب على الأبواب الأخرى ؟ ولماذا على الأقل لم يقدم باب الحذف عليه ما دام باب الحذف يتعامل مع المفردة بينما يتعامل باب التقديم والتأخير مع الجملة ؟ يبدو أن نظرية النظم التي يقترحها الجرجاني تفترض أن إنتاج الكلام يتم في الذهن أولاً على هيئةٍ تركيبيةٍ ما وهي العملية التي تسبق أية عمليةٍ أخرى وهي تتم عن طريق تصور هيئةٍ للكلام يراد من خلالها إيصال فكرةٍ ما ، وتلك الهيئة تفرض شكلاً تركيبياً معينا ينبني على أساسٍ من تقديم كلمةٍ ما وتأخير أخرى ليكون وقع الكلام أمضى أو على الحد الأدنى لكي تصل الفكرة كما يريدها كاتبها إلى المتلقي بالضبط ، وهذا ما يفرض وضع التقديم والتأخير في مقدمة الأبواب التي تعالج مسألة إنتاج الكلام عموما ، لقد وضع الجاحظ اللفظ أولا في

ترتيب أركان بيانه وذلك لأنه كان يعتقد بأن المسألة تتم باختيار اللفظ الفصيح أولاً وهو أهم ركن عنده(6) وأما الجرجاني فقد جعل من مسألة الترتيب الذهني والتركيبي للكلام المسألة الأولى التي يمكن أن تتم في الذهن ولذا جعلها في بداية ترتيبه لأبوابه ، وبعد أن يضع المؤلف تلك الصورة على الورق يقوم بوضع بعض الترتيبات اللازمة عليها - وهي الأبواب الأخرى التابعة - لكي تكون بالصورة المثلى ، إذ من الممكن أن يتم بعد ذلك كلٌّ من الحذف والفصل والوصل .

وبالنسبة للتقديم والتأخير فقد استبعد من أمامه منذ البداية التقسيم الذي اتبعه في أسرار البلاغة على ما يفيد وما لا يفيد (٧) وقرر بأنَّ " من الخطأ أنْ يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيدٍ في بعض وأنْ يعلل تارةً بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب "(٨) وذلك أنَّ ما كان يتحدث عنه في كتاب الأسرار كان يتعلق بأساليبٍ بعضها يفيد لأنها تتعلق بالبناء النحوي لها والبعض الآخر قد لا يكون مفيداً لشيء لأنه خالٍ من ذلك التعلق ، وأما المسألة ههنا فهي تختلف فليس لدينا في التقديم والتأخير سوى البناء النحوي ؛ وفيه لا يمكن القول أنَّ المؤلف قدَّم أو أخَّر لفائدةٍ بلاغيةٍ في موضعٍ ما وأنَّه قدَّم أو أخَّر مع عدم الإفادة في موضعٍ آخر فالكل مفيدٌ ولكن يمكن القول بأنَّ تقديماً مفيداً وقع ههنا من أجل العناية بكذا وأنَّ تأخيراً وقع هنالك من أجل العناية بأمرٍ آخر وهكذا .

وهكذا يبتدئ الجرجاني تقسيمه لأبواب التقديم والتأخير على منحىً آخر وهو تقسيمٌ مشوبٌ ببعض الإرباك لا يمكن لنا أن نجد أي تقسيم سواه ، وهو التقسيم الذي طرحه في بداية كتابه عند حديثه بشكلٍ عام عن أشكال التعلق التي يحدث بها نظم الكلام وهي تعلق الاسم بالاسم وتعلق الفعل بالاسم وتعلق الحرف بهما (٩) .

أ – تقديم اسم على آخر أو تأخيره عنه .

وهو ينقسم على تعلق المعرفة بالمعرفة (زيدً المنطلق) و (المنطلق زيدٌ) وفي هذا التقديم والتأخير يتم تغيير حكم كلٌّ واحدٍ منهما فـ (زيد) في الجملة الأولى مبتدأً و(المنطلق) خبر له وفي الجملة الثانية أصبح (المنطلق) مبتدأً و(زيد) خبراً له ، وهو تقديمٌ لا على نية التأخير كما أسماه الجرجاني والنحويون من قبله ، وهو أنْ تنقل حكم المفردة من واحدٍ إلى الآخر وتجعلها في بابٍ مختلفٍ وبإعرابٍ مختلف فالفرق كبير بين الابتداء والإخبار ، وهو فرقٌ لم يكن ليوجد ضمن ممكنات اللغة لولا فائدة ما ، وهذه الفائدة هي العناية والاهتمام ، على أننا يجب أن نفسر ونوضح طريقة العناية والاهتمام هذين(١٠) .

والقسم الثاني هو تعلق المعرفة بالنكرة كقولنا (زيدٌ منطلقٌ) و (منطلقٌ زيدٌ) وهو تقديمٌ على نية التأخير فمن غير الممكن الابتداء بالنكرة (منطلقٌ) ولذا لا يمكن جعلها مبتدأً ويجب أن تظل خبراً سواء أ تقدمتْ أم تأخرتْ(١١) ، فـ (زيد) في الجملة الأولى مبتدأً و(منطلقٌ) خبر له ؛ وفي الجملة الثانية ظل زيد مبتدأً مؤخراً وظل (منطلق) خبراً له . وهنا ينبغي علينا أيضاً أن نفسر سبب التقديم والتأخير عن طريق العناية والاهتمام فتقديم زيد يكون عند الاهتمام بأن زيداً هو المنطلق كما إذا

سألنا أحدهم (من منطلق ؟) فنقول : زيد منطلق ، وأما إذا سُئلنا (أ منطلق زيدٌ ؟) فنقول : نعم منطلقٌ زيد ، وهذا يعني أنه إذا كان الاهتمام بأحد الاسمين المعرفتين أو بواحد من النكرة أو المعرفة فينبغي تقديم الأهم أو الذي عنايتنا به أكبر على الآخر فلا يمكن أن نجيب عن السؤال (من منطلق ؟) بالشكل : منطلق زيد ؛ ولا أن نجيب عن السؤال الآخر (أ منطلق زيد ؟) بالشكل : زيد منطلق ، لأن ذلك يعني عدم فهمنا للسؤال أساساً ، وهذا يعني أننا نرتب الكلمات في ذهننا على أساس الأهمية والعناية وهو ما أراده الجرجاني في روح نظرية النظم التي وضعها .

ولم يذكر الجرجاني بعد ذلك أياً من الأسماء التي يمكن أن يتم بينها تقديم أو تأخير بينما ذكرها في مدخل كتابه مشيراً إليها هناك في البداية فقط ، وهي المبتدأ والخبر والحال والنعت والتوكيد والعطف بنوعيه والبدل والإضافة واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والتمييز([١٢]) ، وهو لم يتحدث عنها لأنها لا تختلف كلها عن كونها خبراً للاسم الأول الذي يجيء مبتدأً ، وليس ثمة غير الاهتمام والعناية بعد أن نوضح أوجههما .

ب – تقديم الفعل أو الاسم وتأخيرهما .

وهو ينقسم بحسب أنواع الأسماء والأفعال إلى أقسام :

١ – بحسب أنواع الاسم

فإذا كان الاسم معرفةً فإن تقديم الاسم عليه أو تقديمه هو على الاسم يبرر بالعناية والاهتمام أيضاً فإذا قلنا : (زيد ينطلق) فقد جعلنا زيداً مبتدأً وجعلنا الجملة الفعلية خبراً له وإذا قلنا : (ينطلق زيد) فقد جعلنا الجملة فعلية فعلها (ينطلق) وفاعلها (زيد) ، وفي الجملة الأولى أردنا أن نوضح أن زيداً هو من يكون منه الانطلاق بعد ثبوت الفعل وتحققه فالفعل إذن غير مهم كأهمية زيد ؛ ومن أجل ذلك استُعملت الجملة الإسمية ههنا ، بينما نحن في الجملة الثانية نريد أن نثبت فعل الانطلاق لزيدٍ لا الكتابة أو المشي أو غيرهما من الأفعال ولذلك استُعملت الجملة الفعلية ، أي أننا نهتم إما بزيد أو بفعله وبأيهما كان الاهتمام كان التقديم من حقه .

وإذا كان الاسم نكرةً فإنه لا يجوز بقاء النكرة هاته على حالها فيجب عندئذ تعريفها أو تخصيصها بالوصف أو الإضافة فإذا قلنا : (ينطلق الرجل) ، و (الرجل ينطلق) فإننا نولي اهتماماً بالفعل أو بالاسم النكرة فنقدم أحدهما على الآخر مع أن الجملة يجب أن يتغير حكمها من كونها جملة إسمية يكون الرجل مبتدأً فيها إلى جملة فعلية يكون الفعل (ينطلق) فعلاً فيها والرجل فاعله ، وعند وصفه نقول : (رجل طويل ينطلق) ، (وينطلق رجل طويل) وههنا نحن أمام حالتين أولهما علاقة الاسم بالاسم فيما بين الرجل وصفته فمن الممكن البحث عن بعض العلاقات بينهما وهي مع ذلك لا تتجاوز الاهتمام أيضاً أو العناية ، وثانيهما نبحث في العلاقة بين الفعل والنكرة فتقديم النكرة على الفعل يعني أننا نجعل من النكرة وصفتها مبتدأ أيضاً وفي

الجملة الثانية نجعل من الفعل فعلاً في جملة فعلية وتكون النكرة وصفتها فاعلاً له ، وفي الحالتين فإننا نقدم ما يكون تقديمه أولى بسبب اهتمامنا وعنايتنا بتقديمه ، فضلاً عن رغبتنا بتأخير الثاني أيضاً عنايةً لأمره بأن يكون مؤخراً لأننا لا نريد الحديث عنه أو لأنه لا يمكن أن يكون بنفس الأهمية التي يمتلكها الجزء المقدم .

٢ ـ بحسب أنواع الفعل .

الأفعال كلها (الماضي والحاضر والاستقبال) لها الأهمية نفسها إذا تقدمت وينالها عدم الاهتمام إذا تأخرت كما هو الحال في كل أشكال التقديم والتأخير لأنه الأصل الذي يجري عليه هذا الفن ، على الرغم من أنها يمكن أن تخرج إلى معانٍ ثانية عند بعض حالاتها ، فإذا قلنا : (زيد انطلق) و (انطلق عمرٌو) فإننا في الجملة الإسمية الأولى جعلنا الأهمية لزيد دون غيره من المنطلقين وأردنا الحديث عنه والإخبار عن انطلاقه ، وفي الجملة الفعلية قدمنا الفعل لأننا أردنا الحديث عن الانطلاق الواقع من عمرو لا عن عمرو نفسه ، على الرغم من أننا أردنا أيضاً الحديث عن انطلاقه ولكنه يأتي في مرتبةٍ ثانية بالنسبة إلى الحديث عن الانطلاق ، وهذا ما يتبين لنا إذا كان الاسم نكرة ، فقولنا : (انطلق رجلٌ) فإننا أردنا الاهتمام بالانطلاق ولم يكن انطلاق رجلٍ بعينه ليعنينا في شيء وإلا لكنا استعملنا العلم أو المعرفة بشكلٍ أعم للحديث عنه .

ويتبدى هذا الفرق بشكل أكبر عند الحديث عن الاستفهام فقولنا : (أتنطلق اليوم ؟) لا يساوي قولنا : (أ اليوم تنطلق ؟) لأننا في الجملة الأولى نسأل عن الانطلاق بينما نسأل في الجملة الثانية عن اليوم الذي يمكن أن يتم الانطلاق فيه ، وهذا ما يتوضح أكثر عند إضافة أمورٍ أخرى كأن نقول (أ اليوم تنطلق مع هذه الحرارة في الجو ؟) ولذا فنحن نتعجب من الانطلاق اليوم بسبب شدة الحرارة لا عن الانطلاق عموماً ، بينما لا يمكننا في الجملة الأخرى القول : (أتنطلق اليوم في هذا الجو الحار ؟) لأن كلامنا عندئذٍ لن يكون سليماً .

وقد تخرج همزة الاستفهام (وهي اسم) عن الاستفهام إلى معان أخرى فهمزة التقرير إذا تليها الاسم يكون معناها الإنكار للفاعل فتقول (أأنت قلت هذا الشعر ؟) تنكر أن يكون الذي تحدثه ممن يمكن أن يقول شعراً كهذا الذي أمامك ولا تنكر الشعر نفسه ، وفي قولك : (أقلت هذا الشعر ؟) تسأل عن القول لا عن القائل ولذا فليس القول منك واقعٌ يقيناً لأن ثمة من يشك في ذلك فذهبت بالإنكار نحو القول لا نحو القائل ، وكل ذلك يجري في الماضي والحال .

وأما في الاستقبال فإن الأمر يأخذ طابعاً آخر فقد يكون للإنكار مع التحقير في قولنا : (أأنت تفعل ذلك ؟) تريد أن الفعل حقير ولا ينبغي لمثله أن يقوم به فتوجهت بالإنكار نحو الفاعل لا نحو الفعل في ذاته ، وإذا قلت : (أتفعل ذلك وأنت على هذه المكانة ؟) تريد أن الشخص لا يمكن له أنْ يفعل ذلك لعلو منزلته وأنَّ غيره من يمكن أن يقوم به لا هو ، وقد يكون لتحقير الفاعل في ذاته فتقول : (أهو يفعل الخير ؟) تريد أنه لا يمكن أن يصدر منه فعل الخير ، والجرجاني يقرر بعد ذلك أن الإنكار

في كل ذلك قائمٌ وصحيح ولكن المعنى المراد بالضبط هو التقريع والتنبيه للمخاطب لكي يرتدع عن فعل الشي أو لكي يراجع نفسه في غفلته فضلاً عن التوبيخ على الفعل والتعجيز عن القيام به إذا كان عالي الهمة ويقوم بصغائر الأمور ، وإذ تحدثنا عن الفاعل فإن المفعول به يتخذ الطابع نفسه تماماً .

ج ـ الحرف وتعلقه بالاسم والفعل .

لدينا ههنا قاعدتان أولهما أن الحرف لا يدخل على الاسم أو الفعل على انفراد بل يدخل إما على جملة فعلية أو على جملة إسمية ، وثانيهما أنه لا يمكن أن يكون الكلام من جزءٍ واحد فقد يسبق الحرف بعض الأسماء أو بعض الأفعال فيكون لوجودها أثر في تقرير معنى الحرف ، وما يهمنا هنا هو دخوله على الأسماء أو مباشرته لها ، وهو على ثلاثة فنون أولها وقوع الحرف بين اسمين ويكون ذلك في العطف (جاء زيد وعمرو) والفرق بينهما يكمن في تنوع الحروف ذاتها لا في مباشرة الاسم أو أنواع الأسماء المعطوفة ، فمن المعروف أن الواو للعطف دون ترتيب أو تراخٍ وأن ثم للعطف مع الترتيب والتراخي وهكذا ، وهي تقوم كلها بدور الواسطة بين الاسم الأول والثاني فتنقل حكم الأول وإعرابه إلى الثاني رفعاً أو نصباً أو جراً .

وثانيها أن يقع الحرف بين الفعل والاسم مع مباشرته للاسم ، وهي حروف الجر كقولنا : (مررت بزيدٍ) والحرف ههنا وظيفته إيصال الفعل إلى الإسم لأنه لا يمكن لفعلٍ كهذا أنْ يباشر الإسم ، ومباشرة الحرف للاسم بهذا الشكل توضح أنَّ لهذه الحروف دوراً مهما في المعنى وهو أنك تريد القول بأنك كنت سائراً ومررت بزيد خلال مسيرك وأنك لم تذهب إليه مباشرة ، ومثل ذلك الواو التي بمعنى مع كقولك : (سرت والنيل) وأداة الاستثناء (إلا) إلا أنها لا تحمل معنى سوى معانيها الخاصة بها وهي المعية والاستثناء ولا تتخذ لها طابعاً خاصاً فهي لا تعمل في الاسم التالي لها شيئاً وتعين الفعل على النصب فقط .

وثالثها أن يتصدر الحرف صدر الكلام فيتعلق بجملةٍ اسميةٍ كالنفي والاستفهام (بالحروف) والأحرف المشبهة بالفعل ، فإذا قلت : (ما زيد نائم) نفيت فعل زيد للنوم وإذا قلت : (ما نائم زيد) نفيت فعل النوم عن زيد ، والأمر نفسه في الاستفهام فقولك : (لمَ قائم زيد) يعني أنك تسأل عن سبب حصول القيام ممن تعرفه أنت والمخاطب وهو زيد ولذا لا يعنيك تقديمه في شيء ، وأما إذا قلت : (لمَ زيد قائم) فأنت تسأل عن سبب قيام زيد دون غيره ، وما مر معنا من معاني الاستفهام في الحديث عن تعلق الاسم بالفعل وعن تعلق الاستفهام بالاسم بالذات يتكرر ههنا فهذه الحروف تفيد الإنكار أيضاً والتوبيخ والتقريع والتنبيه كقولك (هل زيد جبان ؟) مستفهما ومنكراً وكقولنا (هل الملك جبان ؟ إنه لا يجبن في ساعات كهذه) تريد التنبيه له ورفع همته . وكذا الأمر مع الأحرف المشبهة بالفعل فقولك : كأنَّ زيداً الأسد تريد المبالغة على سبيل التشبيه .

وقد يتعلق الحرف بجملة فعلية ويتصدرها وهو ما يحصل في الشرط والتمني والترجي والنداء فإذا قلت : (إن جاءني زيد أكرمته) ، وتجعل مجيء زيد شرطاً في الإكرام ، ونلاحظ ههنا في الشرط عموماً وجوب اقتران الكلام بالإسم على الرغم من مباشرة الحرف للفعل لأنه لا إكرام بحسب الجملة إلا بمجيء زيد بالتحديد ، والأمر مثله في النداء فقولك : (يا عبد الله) مؤول بمعنى أدعو عبد الله و (يا) دليل ومنبهٌ عليه وعلى قيام معنى الفعل في النفس ، فكأن حرف النداء واسطة بين الفعل المقدَّر وبين الاسم وهو الأمر الذي أدى إلى النصب . وقد يدخل حرف الاستفهام على فعلٍ ويباشره أيضاً فنقول : (كيف يجيء زيد ؟) وحرف النفي كذلك فنقول : (ما يجيء زيد) ، ويشمل هذه الحالات ما سبق أن تحدثنا عنه في بابي النفي والاستفهام من أشكال التقريع والتوبيخ والتنبيه والإنكار وغيرها .

ثانياً – الحذف .

إذا كان التقديم والتأخير يعمل في نظام الكلمات وتوزيعها ؛ وإذا كان أيضاً يعمل أولاً لأنه بنيةٌ ذهنيةٌ يختارها الكاتب كاملة قبل الشروع بالكتابة لأنها تمثل المعنى المراد إيصاله إلى السامع بالضبط ، فإن الحذف والذكر يتعلق بمفرداتٍ يتم به تعديل وضع البنية تلك وتوجيهها لتكون أبلغ ولذا فهي عملية تالية للعملية الأولى وهي ليست كالعملية الأولى التأسيسية بل هي عملية تزيينية وتوجيهية .

وكما هو الشأن في التقديم والتأخير فإن الجرجاني يقسم هذا الركن على أقسام ثلاثة وهي حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحرف وأضاف إليه باب حذف الجملة إلا أنه لا يخرج عن التقسيم القديم وذلك أن الجملة إما أن تكون إسمية أو فعلية ولذا فحذفها يشبه حذف الفعل أو الإسم إلى حد كبير ، كما أن من الممكن حذف أشباه الجمل التي تقترب من حذف الحروف وذلك أنها لا محل لها من الإعراب .

إلا أن الجرجاني لم يتحدث عن كل هذه الأشكال من الحذف وألقى المهمة على عاتقنا لنبحث ونفصل ونتوسع في الدراسة المتأنية لكل أشكال الحذف وهو الأمر نفسه الذي فعله في باب التقديم والتأخير ، فقد ركز على حذف المبتدأ وهو اسم وعلى حذف المفعول به في حالة كونه اسماً وشبه جملة فقط وترك الباقي للدارسين . ولذا سوف نتناول الأقسام هذه على الترتيب .

أ - حذف الاسم وذكره .

لم يذكر الجرجاني لنا الفرق بين الحذف والإضمار ويبدو أنه يقصد ببابه هذا الشكل الأول فقط وأعني به الحذف النحوي الذي ينبغي تقديره من أجل فهم معنى الجملة ، فالإضمار حالة واجبة بالنسبة إلى المتكلم وليس بيده الإظهار كما في فاعل الفعل قام في قولنا (زيد قام وقعد) وأما الحذف فمن الممكن إظهار المحذوف وحذفه وهو أمرٌ متعلق بالمتكلم ومقاصده . والأمر نفسه مع موضوع الاختصار ؛ فالجرجاني لم يرد بباب الحذف الحديث عن الاختصار أو الإيجاز البلاغي وذلك أنه

بابٌ لا يتعلق بالنحو أساساً ولا يتم فهمه إلا بفهم المعنى عموماً فليس لدينا ثمة عناصر ينبغي إرجاعها لكي يتسنى لنا فهم الكلام عموماً بل هو يتعلق بالتأويل الذي يضيف إلى النص بعض الجوانب التي تزيد من إيضاحه وهي جوانب ليست نحوية .

وعلى العموم فالحذف كما ذكرنا هو الركن الثاني من أركان نظرية النظم ، وقد وضعه الجرجاني ثانياً كما قررنا لأن المتكلم عنده يبتدئ بوضع الصورة الذهنية العامة للكلام وهي صورة بنائية يتقرر فيها موضع كل كلمةٍ بالنسبة إلى أخواتها ، ومن ثم يجري المتكلم التعديلات التالية التي تتعلق بالأركان الباقية وهي الحذف والفروق والفصل والوصل ، ولكن ليس كلَّ حذفٍ يقع للجملة أو أحد عناصرها هو من قبيل التعديل ؛ فمن الممكن أن يقع الحذف منذ البنية الابتدائية للجملة حينما يكون للحذف التأثير الواضح والبين في معنى الكلام ، وقد يقع الحذف نتيجة قراءةٍ تاليةٍ للجملة والمعنى المراد فيتم حذف بعض العناصر التي ذكرت وفي حذفها يكون معنى الكلام أتم وأبلغ ، وأعني بذلك أنَّ من الحذف ما يتعلق بمعنى الكلام الأساس ومنه ما يتعلق بجمالية الكلام وبلاغته ، ولكن الجرجاني لم يميز لنا بين أنواع الحذف على هذا الأساس بل لم يضع أساساً أي توزيع لأشكاله ، واكتفى بدلاً من ذلك بالحديث بشكل عام عن الحذف قائلاً : (هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبنْ)"[13]" وعلى الرغم من ذلك من الممكن متابعة التوزيع السابق الذي وضعناه للتقديم والتأخير فنقول بأن الحذف يكون في الاسم والفعل والحرف .

لقد تحدث الجرجاني عن حذف نوعين من الأسماء وهما حذف المبتدأ والمفعول به وترك البقية الباقية من أنواع الأسماء التي يمكن أن يقع فيها الحذف النحوي ، ربما اعتقد بأن فيهما كفاية عن غيرهما من الأسماء ؛ وربما وجد بأن هذه الأسماء هي أوضح ما يقع الحذف فيها ، أو أنها هي ما يهمه من الحذف فقط لأنه وضع قاعدة صغيرة عندما تحدث عن حذف مبتدأ في بيت شعر وتقول هذه القاعدة : (إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ وتباعده عن وهمك وتجتهد أن لا يدور في خلدك ولا يعرض لخاطرك وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء يُكره مكانه والثقيل يُخشى هجومه)"[14]" وهذا ما يذكِّرنا بتناسي التشبيه الذي تحدث عنه في أسرار البلاغة"[15]" ، فالمطلوب من الحذف أن يراودك شعور بأنه ليس ثمة محذوف إطلاقاً وأن الكلام يسير بلطف وأن التفكير بمحذوف ما هو أمر ثقيل الوطأة وغير مقبول في مجرى الكلام لأنه يعكر صفوه ، المطلوب من القارئ إذن أن يتناسى أمر المحذوف وأن يبعده عن وهمه لكي يتسنى له فهم جمالية الكلام على الرغم من أن إدراك أن ثمة محذوفاً أمر ضروري لأنه يظهر ما هو أساسي في الفهم وفي الكلام .

وأول أنواع الأسماء المحذوفة طبعاً هو المبتدأ والخبر والجرجاني لم يتحدث عن حذف الخبر بل عن حذف المبتدأ فقط ، وهو في الحقيقة أكثر تأثيراً في المتلقي ، ذلك أنك حينما تباشر الخبر في القراءة تبدأ في التفكير في المحذوف السابق عليه وتجد أنه حُذف لأمرٍ بلاغي ، بينما في حالة حذف الخبر فأنت تباشر القراءة بالمبتدأ

ثم تجد خبره محذوفاً ، النمط الأول يدعوك إلى العودة إلى الوراء للبحث بعد أنْ لم تستطع إيجاد الخبر بعد المبتدأ ، بينما النمط الثاني يدعوك المبتدأ المذكور أن تواصل القراءة وتواصل البحث عن الخبر ، هناك تعلق القراءة مؤقتاً لتبحث وهنا تواصل القراءة لتبحث ومن المؤكد أن النمط الأول أعني حذف المبتدأ وتعليق القراءة والتفكير في المبتدأ المحذوف أبلغ ، ومنه مثلا قوله تعالى (سورةٌ أنزلناها)"[16]" والتقدير : هذه سورةٌ أنزلناها وقد حذف منها المبتدأ لدليلٍ يدل عليه "[17]" . وحذف الخبر لدليل يدل عليه أيضاً كقوله تعالى : (أكلها دائمٌ وظلُّها)"[18]" أي وظلها دائمٌ ، وهي أماكن يجوز فيها الحذف والإبقاء وهي المواضع التي ركز عليها الجرجاني في حديثه عن حذف الاسم ، وذلك أننا في هذه المواضع يمكننا الإبقاء أو الذكر ولكننا نحذف لغاية جمالية تمنح النص ما أسماه الجرجاني القدرة على التناسي أي أن يجبر القارئ فكره على تناسي أن ثمة محذوفاً هنا على الرغم من درايته دراية تامة بأن المحذوف لا بد منه لكي يفهم المعنى .

ولذا قد لا يكون الحذف الواجب للخبر وارداً هنا أو أنه قد لا يحقق هذه الناحية الجمالية البلاغية ، فالخبر يحذف وجوباً في أربعة مواقع"[19]" وهي إذا كان قبل جواب لولا كقوله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين)"[20]" أي لولا أنتم صددتمونا لكنا مؤمنين ، ويحذف وجوباً قبل جواب القسم الصريح كقوله تعالى (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)"[21]" أي لعمرك يميني إنهم ... ، وقبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ كقولنا :ضربي زيداً قائماً أي ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً ، وبعد واو المصاحبة الصريحة كقولنا : (كلّ رجلٍ وضيعته) أي كل رجل مع ضيعته مقرونان ، وفي هذه المواضع تتحقق جمالية بسيطة ولكنها لا تقارن بجمالية الحذف الجائز السابقة ، وذلك أن الكاتب مجبرٌ على هذا النمط من الحذف وأن التأويل وإعادة المحذوف لن يقدما دلالة وجمالية جديدة للنص ، فالحذف هنا خالٍ من مسألة التناسي ، فضلاً عن أن المؤلف ليس بوسعه سوى الحذف ولذا لن تكون مقياساً لبراعته بل لبراعة اللغة التي كان نظامها على هذا الشكل .

وبعد المبتدأ والخبر يأتي الفاعل ، ويطرد حذفه في أربعة مواضع - ولا يعني ذلك بأنه واجب بل هو جائز - بعد (إلا) نحو : (ما قام إلا هندٌ) أي : ما قام أحدٌ إلا هندٌ ، وبعد المصدر أي فاعل المصدر نحو قوله تعالى : (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة ، يتيماً ذا مقربة)"[22]" أي : إطعامه يتيماً ، وفي النيابة كقوله تعالى : (وقضي الأمر)"[23]" أي : وقضى الله الأمر وهو البناء للمجهول ، وفي التعجب أي فاعل أفعل التي للتعجب إذا دل عليه دليلٌ متقدم كقوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر)"[24]" أي : وأبصر بهم ، وهي مواضع يطرد فيها حذف الفاعل كما قلنا وعلى العموم فالاطّراد كالإيجاب نسبياً ، وذلك أن الاطراد يعني أن هذه الصيغة في الكلام سمعت عن العرب والمسموع عن العرب من لهجاتها وفنونها يوازي الإيجاب النحوي ، على الرغم من أن التأويل وإعادة المحذوف ضروري لفهم الكلام . وفي هذا الجانب لا يتحقق ما أراده الجرجاني أيضاً من التناسي وضرورة التوهم بعدم الحذف بل أن التأويل للحذف ضروري جدا لفهم الكلام ولكن لا يمكننا أن ندعي أن

المؤلف كان بالخيار بين الحذف أو الذكر بل هي خيارات اللغة تفرضها على المتكلم .

وبعد حذف الفاعل نلفي حذف المفعول ، وهو الذي تناوله الجرجاني مبيناً منذ البداية الأصل الذي يجري عليه حال المفعول به ومميزاً بين الفعل المتعدي إلى مفعول به وبين الفعل اللازم الذي لا يتعدى ، وأن الغرض من بحثه لا يتعلق بالفعل اللازم بل بالمتعدي فقط ، ومميزاً في المتعدي بين قسمين قسم لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم له مفعول مقصود قصده معلوم "[25]" ، وكلاهما يمكن أن يقع فيه الحذف إلا أن الحذف في القسم الأول لا يبتغى من ورائه الحديث عن المفعول به بل عن الفاعل فقط كقولنا : فلان يحل ويعقد ، فالفعل متعدٍ إلا أننا لسنا بصدد الحديث عما يحله ويعقده بل عن القائم بالعقد والحل ، ولذا فهي أفعال متعدية حذفت مفاعيلها ولكن لا بقصد النص عليها ، وأما قولنا هو يعطي الدنانير فنحن في ذلك نتحدث عن الدنانير حصراً ونريد من ذكرها التخصيص بفئة معينة ونوع من الإعطاء لا الإعطاء بعامة ، لأن إعطاء الدنانير غير إعطاء الدراهم .

وبعد أن قرر ذلك انتقل إلى الحديث عن نوعين من الحذف أولهما الجلي الخالي من الصنعة وثانيهما الخفي المعتمد على الصنعة"[26]" فمن الجلي قولك : (أصغيت إليه) ، أي أصغيت إليه أذني ، وفي هذا النوع لا يقدم تقدير المحذوف ما يضيف معنىً جديداً إلى الجملة ، فليس فيه ما ذكره الجرجاني عن التناسي والرغبة في التوهم بأن ليس ثمة محذوفاً ، بل أن التذكير بالمحذوف وعدمه لا يغني شيئاً في تأويل دلالة النص .

وأما النوع الآخر وهو الخفي الذي تدخله الصنعة فهو المراد ، وذلك أنه تدخله الصنعة أولاً فالمؤلف هو الذي يحذف المفعول به اختياراً منه ، فضلاً عن أنه يحقق مبدأ التناسي المهم في عملية الحذف كلها ، يقول بصدده : (أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيءٍ أو تعرض فيه لمفعول)"[27]" ومنه قول البحتري يمدح المعتز :

شجو حساده وغيظ عداه   أن يرى مبصرٌ ويسمع واعِ "[28]"

والتقدير أن يرى مبصرٌ محاسنه ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه ، يقول بأن المشكلة تكمن في أن المبصرين يرون أفعاله وحسناته وأن السامعين يسمعون بأخبار هذه الأفعال ، ولكنه لم يذكر الأفعال والأخبار وتناساها ليقول بأن السمع والبصر كافيان ليؤكدا على أحقية الخلافة للمعتز، ولو ذكر البحتري المفعولين لم يبق للكلام شعرية يمكن أن يتصف بها . ومن حذف المفعول أيضاً حذف مفعول المصدر "[29]" .

وفضلاً عن المبتدأ والفاعل والمفعول فهناك الكثير من أنواع الحذف الأخرى يبدو أن الجرجاني لم يرد التركيز سوى على الثلاثة السابقة ، فالحذف قد يقع في المضاف إليه"[30]" وحذف الضمير "[31]" وحذف خبر لات "[32]" واسم إن"[33]" وهي كلها أمور لا تتجاوز ما تحدث عنه الجرجاني في المبتدأ والمفعول به ، إلا أن الجرجاني لم يتناولها بالتعليق والشرح لأن الميزة الأساس التي يريدها في الحذف لا

تبدو بشكلها الجلي إلا في هذه المواضع ثم أنها المواضع الأساسية فضلاً عن الفاعل وفيها كفاية عما سواها من أشكال حذف الاسم .

ب – حذف الفعل .

لم يذكر الجرجاني حذف الفعل أساساً واقتصر في بحث الحذف على المبتدأ والمفعول به من بين جميع أنواع الحذف ، قال ابن هشام بخصوص حذف الفعل في باب الاشتغال : (يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة)"[34]" ومثاله (زيدٌ ضربته) ويجوز (زيداً ضربته) بتقدير : ضربت زيداً ضربته ، ومن الملاحظ هنا بأن المحذوف يكون محذوفاً وجوباً إذا استعملنا حكم النصب فقط مع الاسم الأول وأما إذا رفعناه فلا مشكلة حينئذٍ في الجملة ، والحالتان جائزتان في النظام النحوي ، ومثله حذف كان الفعل الناقص وعلى العموم فإن هذا الشكل من الحذف لا يقدم أي جمالية للنص ولذا لم يعول الجرجاني عليه كثيراً ولم يذكره ضمن أبواب الحذف ، ولا يعني ذلك بأنه لا يعده حذفاً ؛ بل أنه لا يقدم فائدة بلاغية للكلام ولذا لا فائدة من ذكره والتعويل عليه .

ج – حذف الحرف .

لم يذكر الجرجاني أيضاً حذف الحرف مع أن فيه بعض الأمور التي يمكن أن تقدم بعض الفوائد للتحليل البلاغي ، ومنه مثلاً حذف (رُبَّ) كقول امرئ القيس :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي "[35]"

وحذف بعض حروف الجر في بعض المواضع إن أمن اللبس قياساً وسماعاً"[36]"، وهو النمط الوحيد الذي يتوفر على قدرة بلاغية ومنه مثلا قوله تعالى : (إلا أن ثمود كفروا ربهم)"[37]" أي : بربهم وقد جاء حذف حرف الجر سماعياً هنا لأنه لا يتوفر فيه أحد المواضع التي يقاس عليها حذفه ، مع أنه سمة بلاغية لطيفة وتوفر ما أسماه الجرجاني مبدأ التناسي فالقارئ يقرأ النص ويعتقد بأن قراءة بدون حرف الجر هي قراءة ممكنة وهي قراءة لطيفة إذا استعملنا دلالة الكفر الأصلية وهي الستر فيكون المعنى أنهم كفروا ربهم عن أنفسهم ن ولكن الكفر بمعناه الاصطلاحي يقيدنا بإقرار حرف الجر (الباء) مقدراً لكي يستقيم المعنى ، وكذا حذف أنْ الناصبة للفعل جوازاً ووجوباً "[38]" .

ثالثا – الفروق .

وضع الجرجاني عنواناً غريباً لهذا الباب وهو الفروق في الخبر وكان يقصد بذلك الخبر بشكلٍ عام سواء كانت الجملة إنشائية أم خبرية ، ولذا يقسم الخبر عموماً إلى نوعين وهما : الخبر الذي يكون جزءاً من الجملة لا تتم الفائدة بدونه وهو خبر المبتدأ في الجملة الإسمية والفعل في الجملة الفعلية وهو الأصل في الخبر أو في

الفائدة ، ولنلاحظ بأنه يعني بأن المسند هو الخبر ، ففي الجملة الإسمية نريد أن نخبر عن شخص ما مثلاً بأنه كذا ، وفي الجملة الفعلية نريد الإخبار عنه بأنه يفعل كذا ، وقال بأن هذا الجزء هو الأصل لأننا ليس المقصود في كلامنا أن نذكر فلاناً فقط ؛ بل أن نخبر بأنه كذا أو أنه يفعل كذا "[39]".

والقسم الثاني من الخبر هو كل الباقي من أنماط الكلام وعلى رأسه الجملة الحالية ويتبعه كل أنماط الجمل الأخرى الخبرية والإنشائية وشبه الجمل أيضاً ، وهو الخبر الذي لا يكون جزءاً من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق عليه ، يأتي الحال ليوضحه ويزيد عليه ففي قولنا : (جاء زيد راكباً) نخبر عن المجيء لزيد ولكننا نخبر عنه راكباً أي أننا لدينا ركنان في هذه الجملة الأول هو الخبر وهو الجزء الأساس من الجملة والثاني هو خبر ثانٍ ليس جزءاً من الجملة ولكنه مكمل له"[40]" .

وقد أورد الجرجاني رأياً لأبي بكر السراج يقول عنه : (في قولنا زيد في الدار ، إنك مخير بين أن تقدر فيه فعلاً فتقول : استقر في الدار ، وبين أن تقدر اسم فاعل فتقول : مستقر في الدار)"[41]" وهو يميل فيه إلى تقدير شبه الجملة بالاسم لا بالفعل ، عن طريق الفرصة السانحة من رأي السراج ، ويتخلص بذلك من مشكلة دمج الحال وجملته مع الجمل الإنشائية والخبرية وشبه الجمل ، لكي لا يتحدث عن الفروقات بين الاسم والفعل والحرف ههنا بل عن الجمل.

ويبدو أن هذا الركن مخصص للحديث عن الجمل بشكل عام ، فبعد أن انتهى الجرجاني من التقديم والتأخير بين الكلمات داخل الجملة عند إنشائها وانتقل إلى الحذف وهو العملية التالية أثناء إنشائها ، انتقل إلى الحديث عن تركيب الجمل فيما بينها وهو يحتوي على الركنين المتبقيين وهما الفروق والفصل والوصل ، ولكنه هنا سيتحدث عن اختيار الجملة بشكل عام ، فما هو الفرق بين اختيار جملة إسمية خبرها اسم وبين الجملة الفعلية ، والجملة الحالية ؟ ، لماذا يعمد المؤلف إلى اختيار واحدة من هذه الجمل في موقع معين من الكلام ؟ ولماذا يرتبها ترتيباً معيناً بحيث تسبق إحداها الأخرى ؟ ولماذا يختارها دون غيرها من الجمل التي يمكن أن تؤدي معنىً مقارباً ؟ .

وللحديث عن ذلك كله اختار القاعدة نفسها التي اتخذها منذ بداية الكتاب ألا وهي الحديث عن الجمل عن طريق المكون الأساس فيها فهو إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

أ – الجملة التي تحتوي على الاسم كمكوِّنٍ أساس .

كما يتم توزيع الكلمات بطريقةٍ مقصودة في باب التقديم والتأخير ، يتم هنا توزيع الجمل بطريقةٍ مقصودة في الكلام ، فالجمل تحتوي على فروقات في التعبير وعلى المؤلف أن يختار واحدة منها بين مجموعة من المتاحات ليعبر بها عن فكرته ، فعندما أراد الجرجاني الحديث عن الحال بادر بالقول : (إعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفرداً وجملة والقصد ههنا إلى الجملة)"[42]" وذلك أنه سبق أن تحدث عن الحال في باب التقديم والتأخير مفرداً وهنا يجب أن يتناوله في حال كونه جملة فقط .

وإذا اخترنا الجملة التي يكون المكون الأساس فيها الاسم يجب علينا أن نضع نصب أعيننا عدة مسائل أولها كما سبق أن قلنا هو أننا نهتم بالخبر أو المسند هنا لأنه هو الذي استجلب للحديث ، وثانيها أن الإخبار بالاسم يعني أننا نريد أن نثبت المعنى لشيءٍ ما دون أن يقتضي ذلك تجدداً لأن الاسم من صفاته الثبوت ، ولذا إذا أردنا الحديث عن طول زيد وجب القول : (زيد طويل) ، ولا يجوز القول : (زيد يطول) بالفعل ، لأن الفعل يدل على التجدد والتحول ؛ والطول صفة ثابتة لا تتجدد وهي صفة يمكن أن نطلقها على النبات والصبي مثلاً لا على الرجل ، أي أننا نتحدث عن صحة وخطأ في القول ههنا .

وأما في الأمور التي يصلح فيها الفعل والاسم فيجب أن تضع القاعدة نفسها نصب عينيك فالفرق واضح بين (يركض زيد) وبين (الراكض زيد) ففي الأولى نخبر عن زيد بأنه يقع منه التجدد والركض والاستمرار فيه بينما في الثانية نحن نقرر بأن الراكض زيد ولا يهمنا كونه ما يزال يركض أم لا .

والأمر نفسه نلفيه بين الأسماء ذاتها فهناك فرق بين الجمل التالية بالتأكيد : (زيد منطلق) ، (زيد المنطلق) ، (المنطلق زيد) ، (زيد هو المنطلق) ، (المنطلق هو زيد) ، ففي جملة (زيد منطلق) نحن نريد إخبار أحدٍ ما بأن زيداً منطلقٌ وهو لا يعلم بذلك الخبر جملة وتفصيلاً ، أما إذا قلنا : (زيد المنطلق) فنحن نريد أن نفهم شخصاً ما يعرف بأن انطلاقاً وقع ولكنه لا يعلم من المنطلق هل هو زيد أم عمرو فنخبره بأن زيداً بالتحديد هو المنطلق ، وفي الجملة الثالثة : (المنطلق زيد) ، نريد إخبار شخص ما يرى انطلاقاً ما ولكنه لا يعرف من هو المنطلق البتة فنخبره بأن المنطلق هو زيد ، وأما في الجملتين الأخيرتين فإننا نضيف الضمير (هو) للتأكيد على دعوى الانطلاق أو على دعوى انطلاق زيد ، فيكون الكلام بذلك يقيناً راسخاً .

ليست هذه المسائل فقط مما يتعلق بالجملة الاسمية بل هناك مسائل أخرى كثيرة لم يذكر الجرجاني منها سوى الاسم الموصول وجملته و(أل) التعريف وعلاقتها بالجملة ، وترك المسائل الأخرى التي تتعلق بأسماء الأفعال مثلاً والفرق بين الضمائر وأسم الاستفهام وغيرها وهي مسائل تطول بقدر طول الأبواب النحوية ذاتها ، ولم يكن الجرجاني يريد سوى التنبيه على المسائل المهمة والواضحة في نظريته ، ومن المعلوم أن لكل جملة من هذه الجمل فرق مع الجمل الأخرى في التعبير أراد الجرجاني أن ينبهنا فقط على وجود الفرق ذاك لا أن يحصيها .

ب – الجملة التي تحتوي على الفعل كمكوّنٍ أساس .

وفي الفعل لم يتحدث الجرجاني على الفرق بين الجمل الفعلية ، أعني الفرق بين الجملة التي يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، والفرق بين الفعل واسم الفعل وبين الأفعال التامة والأفعال الناقصة وهو مجال دراسات تفصيلية ليس ههنا مجال عرضها .

ولم يتحدث الجرجاني في نطاق الفعل سوى عن الفرق بينه في الجملة الفعلية وبين الجملة الاسمية ، وقرر عندئذ بأن الفعل يؤتى به ليدل على التجدد والاستمرار

والمزاولة ، ولكنه لم يقل لنا هل ينطبق ذلك على الفعل الماضي ؟ فالفعل الماضي يتحدث عن مضي فعل وتحققه كاملاً وانتهاء زمنه فكيف يمكن له أن يدل على التجدد والاستمرار ؟ ، ولم يتحدث لنا عن الأفعال الناقصة الخالية من ركن الحدث أساساً ، كيف يمكن القول عنها بأنها تدل على التجدد وما هو المتجدد فيها ما دامت لا تحتوي حدثاً أساساً يمكن القول عنه بأنه متجدد ؟ ؛ ثم أنها فضلاً عن ذلك بالماضي في زمنها فهل يمكن معها الحديث عن تجدد واستمرار ؟ .

فما الفرق إذن بين قولنا : (يركض زيد) وبين (ركض زيد) ؟ من المعلوم أن الفعل يحتوي على ركنين أساسيين وهما ركنا الحدث والزمن فإذا كان الفعل ماضياً فإننا نخبر عن وقوع حدثٍ ما في زمنٍ ماضٍ وإذا كان الفعل مضارعاً للحال فإننا نخبر عن وقوع حدث ما يزال مستمراً في الوقت الحاضر، وإذا كان الفعل للاستقبال فإننا نتحدث عن فعل سوف يقع وسوف يأخذ حيزاً زمانياً ، وأعني بكل ذلك أن الفعل في جميع الأحوال لا بد أن يبتدئ بزمن ما وأن ينتهي بزمن آخر وما عدا الفعل الدال على الحال أو الوقت الحاضر فإن الماضي يدل على حدث ابتدأ في زمن ما وانتهى وأن الفعل الدال على الاستقبال يدل على حدث سيقع في زمن ما وسينتهي بعدها لا محالة ، وأما الفعل المضارع أو الدال على الحال فإننا نتحدث فيه فقط عن استمراره ونجهل - أو لا نعير أهمية - لمسألة انتهائه ، ولذا فكل فعل يدل ولا بد على ابتداء الحدث في زمن ما واستمراره لفترةٍ معينةٍ بعد ذلك ، وهذا يعني اقترانه بتجددٍ واستمرار في زمن ما سواء كان هذا الزمن ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً ، ومن هنا عدم تفريق الجرجاني بين الأفعال الثلاثة واعتباره الفعل المضارع أساساً للأفعال وقياسه الأفعال الأخرى عليه لأن المضارع لا نتحدث فيه سوى عن الاستمرار الموجود في الفعلين الباقيين ونلغي البداية والنهاية الموجودة في الفعل الماضي وعدم الاقتران بزمن محدد الموجود في المستقبل .

والأمر في الأفعال الناقصة مثله فليس المهم فيها إظهار وقوع حدث بل الإخبار عن أمر وقع في الماضي لفترة محددة وانتهى أو بالمضارع عن ما يقع الآن أو في المستقبل عما سيقع ويأخذ فترته المحددة أيضاً ، ولذا فهي تدل أيضاً على تجددٍ وقع أو يقع أو سيقع في زمن ما من هذه الأزمان الثلاثة .

والآن فإن استعمال فعل من الأفعال دون غيره تناوله الجرجاني في الباب الأول وهنا ينبغي عليه أن يتناول الجمل الفعلية على اختلافها من قبيل الفرق بين أن يكون الفعل وفاعله خبرا أو أن تكون الجملة مؤلفة من فعل وفاعل فقط ، فقولنا : (زيد يركض) هو غير قولنا : (يركض زيد) ، لأن الجملة الأولى تصلح لإجابة من يسأل : من يركض ؟ بينما تصلح الثانية في إجابة من يسأل : ماذا يفعل زيد ؟ أو هل يركض زيد ؟ ومن هنا فالجملة الأولى تخبرنا بأن زيداً هو من يركض أي أنها تفيد لتقرير الفاعل بأنه يفعل فعلاً ، وأما الثانية فإنها تخبرنا بأن زيداً يمكن أن يقع منه الركض أو أنه يركض الآن أي أنها تفيد لتقرير الفعل نفسه .

وقد يدخل الفعل الناقص على جملة يكون خبرها فعلاً كقولنا : (كان زيد يركض) ، و (كان يركض زيد) ، على الرغم من اعتبار الفعل في الجملة الأخيرة مقدماً فالتقديم والتأخير كما مرَّ معنا لا يكون اعتباطياً وإنما من أجل معنىً يريده

المؤلف ولذا يقال بأنه تقديم على نية التأخير ، والفرق بين الجملتين هو أن الجملة الأولى تصلح للجواب عن السؤال : من كان يركض ؟ بينما تصلح الجملة الثانية للجواب عن السؤال : ماذا كان يفعل زيد ؟ فالجملة الأولى إذن تريد الإخبار بأن زيداً دون غيره كان يقوم بالركض ، بينما تريد الجملة الثانية الإخبار بأن زيداً كان يقوم بالركض دون غيره من الأفعال ، واشتراك الفعل الناقص هنا مع الفعل في خبره يقودنا نحو القول بأن الفعل المضارع الذي كان يدل على الفعل في الوقت الحاضر أصبح يدل على المضي بدخول الفعل الناقص عليه لأن الفعل الناقص جاء بصيغة الماضي فتحول معه الفعل إلى المضي ، والأمر نفسه في قولنا : (كان سيقوم المعلم) ، فالجملة بدون كان تدل على الاستقبال بينما مع إدخال الفعل الناقص عليها أصبحت تدل على المضي ، وكذا عند قولنا : (كن ولداً يكتب درسه) ، فقد حول الفعل الناقص الفعل المضارع نحو الاستقبال ، على أننا لا يجوز أن نجمع الفعل الناقص بصيغة الماضي مع فعل تام بصيغة الماضي أيضاً فنقول كان محمد كتب ، لأن ذلك لا يجوز أساساً . ومن بين مجموعة الجمل المتاحة هذه يمكننا الاختيار على أساس ما نريد قوله بالضبط .

ج – الجملة التي تحتوي على الحروف كمكوِّنات أساس .

كثيرة هي الجمل التي تحتوي على الحروف كمكونات أساس فيها ولكن ما علينا فعله هو أن نختار منها بدقة ما يلائم الفكرة التي نريد الحديث فيها ، وأولها حروف الجر ومن المعلوم أن بينها فروقات كنا قد تناولناها في باب التقديم والتأخير والفروقات ههنا تختص بالجملة كما سبق للجرجاني أن قرر قبل قليل ، فهناك فرق بين قولنا : (في الدار زيد) وبين (زيد في الدار) ، وذلك أن الأولى تصلح لجواب السائل : أين زيد ؟ بينما تصلح الثانية لجواب السائل : من في الدار ؟ فالأولى تجيب عن المكان بينما تجيب الثانية عن الماهية .

ومن المعلوم أن الحروف تعين على توصيل الأسماء فيما بينها أو توصيل الفعل بالاسم فقولنا : (زيد في الدار) هو غير قولنا : (زيد يركض في الدار) ، لأن الأولى تتعلق بالإخبار عن الاستقرار والوجود في المكان بينما تتعلق الثانية بالإخبار عن فعل الماهية في المكان ولا علاقة لها باستقرارها في الدار أو غيره من الأمكنة .

وبين الحروف فروق أكبر فهناك فرق بلا شك بين حروف الاستفهام وحروف النفي والحروف الناصبة والجازمة وحروف العطف وغيرها من الحروف على أننا يجب أن ننتبه إلى أمرٍ واحد كما يشدد الجرجاني وهو أن الحروف هذه تدخل بين الكلمات أو بين الجملَ لتربط بينها ولذا تحدث كثيراً عن الواو الحالية التي تربط المبتدأ والخبر بالجملة الحالية ، وأننا يمكن أن نؤولها على أنها اسمٌ (مستقرٌ مثلاً في حالة حروف الجر) أو على أنها فعلٌ (يستقر مثلاً) وكان يريد بذلك إدراج حالة الحروف ضمن حالة الأسماء أو الأفعال .

رابعاً – الفصل والوصل .

وهذا هو الركن الثاني الذي يتعلق بالجملة وهو الركن الأخير في نظرية النظم وفي عملية إنشاء الكلام ، فبعد أن يكمل المؤلف اختيار الجمل ووضعها في موضعها ينبغي أن يفكر في علاقاتها فيما بينها ، فيما إذا كانت متساوية أو متوازية ، وفيما إذا كانت متشابهة أو متناقضة أو مختلفة ، فيجري عمليتي الفصل والوصل على هذه الأسس ، وهكذا يكون الانتقال مرحلياً من التقديم والتأخير داخل الجملة الواحدة لكي تنتج الفكرة السليمة ويتم بعدها الحذف داخل الجملة الواحدة أيضاً لتكون بنيتها صحيحة ومن ثم يتم الانتقال نحو الفروق لاختيار جملة دون أخرى وأخيرا نحو الفصل والوصل لربط الجمل فيما بينها ، إن هذه المراحل من تحليل النص توازي مراحل كتابته وتتبع خطواتها كما كان يتصور الجرجاني .

ولكن الغريب في الأمر أن الجرجاني لا يبحث هنا عن الفصل والوصل في الجمل فقط بل يعود به نحو الكلمات ربما لكي يسهل عملية التحليل وذلك أن مسألة ضبط علاقات الفصل والوصل بين الجمل هو أمرٌ خارجٌ عن الجمل النحوية على الأغلب ويتعلق بالذوق الفني للكاتب فقط ، وما يؤكد فكرتنا هذه قول الجرجاني : (إعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورةً تستأنف واحدةٌ منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلَّص والأقوام طبعوا على البلاغة وأتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد) "43"، ولذا عزز دراسته بالحديث عن الفصل والوصل الذي يقع داخل الجملة الواحدة معتبراً أن ما ينطبق عليها ينطبق على الجمل في مرحلةٍ ثانية فيقول أيضاً : (واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها) "44" ولذا فقد استجلب الحديث عن المفردات فقط ليستنتج منها ما يلائم العطف الواقع في الجمل .

ومن المعلوم أن الفصل والوصل يمكن أن يقع بين الجمل الفعلية وبين الجمل الإسمية وبين شبه الجمل وليس لدينا غير هذه الأشكال الثلاثة من التركيبات النحوية وهي تتفق تماماً مع الاسم والفعل والحرف ولذا يمكن استنتاج خصائص العطف بها ومن ثم نقلها إلى الجمل المشابهة .

أ – الفصل والوصل الاسمي .

يقرر الجرجاني منذ البداية بأن العطف في الأسماء فائدته الإشراك في الإعراب والحكم كقولنا (مررت برجل خُلُقُه حسنٌ وخَلْقه قبيح) وفي جمل كهذه ينبغي الوصل وذلك أن الجملة الأولى (خُلُقه حسن) لها محل من الإعراب فهي في محل جر لأنها صفة للنكرة (رجل) المجرورة بحرف الجر ، فإذا كانت الجملة الأولى على هذه الصورة أعني كونها لها محل من الإعراب فهي كالمفرد عندئذ والوصل فيها يأخذ حكم المفرد أي أننا يجب أن نشرك الجملة الثانية في حكم الجملة الأولى .

ذلك هو الشكل الأول من الجمل الاسمية وأما الشكل الثاني فهي الجمل التي لا تحمل موقعا من الإعراب والتي تأتي بعدها على الرغم من ذلك جملة معطوفة عليها كقولنا (زيد قائم وعمرو قاعد) فليس لدينا ههنا حكم نشرك فيه الثانية مع الأولى

والواو ليس فيها سوى الإشراك ، يرى الجرجاني بأن هذا الأمر يقع في الواو فقط في جمل كهذه وذلك أن بقية حروف العطف تحمل معاني أخرى يمكن حمل العطف عليها كالترتيب في الفاء والترتيب مع التراخي في (ثم) والتردد في (أو) لأن الواو ليس فيها سوى الإشراك فما الذي اشترك هنا لكي يتم العطف ولا يمكن الفصل؟ .

ويرى الجرجاني بأن الواو جاءت ههنا لتجمع بين الجملتين من مستوى آخر وهو أنه لا يمكن الوصل بين جملتين كهاتين الجملتين إلا إذا كان ثمة ما يوجب الجمع بينهما وذلك إذا كان بين زيد وعمرو تناظراً أو تشابهاً بحيث يكون السامع إذا سمع عن الأول منهما شيئاً عناه أن يعرف عن الثاني شيئاً أيضاً ، فلا يمكن لنا أن نجمع مثلا بين جملتي (خرجت اليوم من داري) و (أفضل بيت قالته العرب في الرثاء هو بيت الخنساء ...) وذلك أن لا مناسبة البتة بين الجملتين .

ولا يمكن الجمع أيضاً بين جملتين لا توجد بينهما مشابهة أو تناظر أو مخالفة فلا يمكن القول (زيد طويل وعمرو شاعر) بل يمكن القول (زيد طويل وعمرو قصير) و (زيد شاعر وعمرو كاتب) .

وأما الفصل فإنه يجب في الجمل التي تكون الثانية منها كالصفة للموصوف أو كالتأكيد للمؤكد ، فالجملة التي تأتي مبينة للجملة التي قبلها هي كالتوكيد ولذا يجب الفصل بينها لأننا لا يمكن أن نشرك المعنى الأول في المعنى الثاني فنسقط في التكرار والإعادة وأما إذا فصلنا بينهما نكون عندئذ كمن يشرح ويوضح معنى سابقاً ، كقوله تعالى : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه)"[45]" فالجملة الثانية (لا ريب فيه) جاءت مؤكدة للجملة الأولى (ذلك الكتاب) ومحققة لها وكأنه تعالى قال لنا (هو ذلك الكتاب ، هو ذلك الكتاب) ولذا لم يصل بين الجملتين واختار الفصل لأن الثانية كالصفة للأولى .

وفي بعض المواضع ترى بأن العطف فيها واجب ولكن التدقيق يريك بأن الفصل فيها أوجب كقولك : (يقولون بأنني جبان ، أنا الذي قتَّلتهم يوم كذا وكذا) ومعلوم ههنا أن الجملة الأولى كانت حكاية عنهم وأن الثانية كانت إخباراً من المتكلم ولذا ليس ثمة ما يمكن أن نقرنه بين الجملتين فلسنا عندئذ بحاجة إلى الوصل بل يجب الفصل ، وهذا ما يؤكد في النهاية بأن مسألة الفصل والوصل لا تتبع الأسس النحوية فقط بل تتعداها إلى الأسس الذوقية التي تخص مجرى الخطاب عموماً .

وقد يقع ترادف بين جملتين تكون أولاهما اسمية وثانيتهما فعلية كقولنا : (زيد كاتب جيد يجيد فن البلاغة) فينبغي الفصل عندئذ للسبب السابق نفسه فالجملة الفعلية (يجيد فن البلاغة) جملة مؤكدة للجملة الأولى وذلك أن إجادة فن البلاغة شرط في الكاتب الجيد ولذا فهي كالجزء من الجملة الأولى ، وأما إذا كانت الجملة الفعلية الثانية أعم من الاسمية الأولى فلا يمكن إلا الوصل فنقول : (زيد كاتب جيد ويلم بأشكال الكتابة) وأما إذا كانت الجملة الثانية غير مؤكدة للجملة الأولى ولا تشكل جزءً منها فلا يجوز الفصل فنقول : (زيد كاتب جيد ويجيد فن الطهو) مثلاً ، وذلك أنه ليس ثمة علاقة بين الكتابة والطهو وينبغي أن نجمع بين الجملتين بأداة تجعل الكلام فيهما عن الشخص نفسه ، لأننا لا يمكننا القول مثلاً : (زيد كاتب جيد ويجيد

عمرو الطهو) لا في حالة الفصل ولا في حالة الوصل لأن لا مناسبة بين الخبرين أساساً في المعنى ، ومن هنا كان إعراب هذه الواو بأنها حالية لا عاطفة ، وهي مسألة تعم الفعل في حالاته كلها .

ب – الفصل والوصل الفعلي .

كما هو الحال في الاسم فإن الوصل في الجمل الفعلية يكون على شرط المناسبة فيمكن لنا أن نقول : (زيد يضر وينفع وخالدٌ يعطي ويمنع) فنحن نريد بهذا الوصل أن نقول بأن فلاناً يجمع الفعلين معاً ويقوم بهما معاً .

وكذا الحال في الفصل فإذا فصلنا بين الجمل السابقة وقلنا : (زيد يعطي يمنع) كان قولنا كأننا رجعنا عن القول الأول وقررنا الثاني فقط لا كأننا جمعنا الفعلين معاً "46"

ولكن بعض الجمل الفعلية قد يرد مفصولاً على الرغم من المناسبة التي بينها كقولنا : (قالوا له لا تفعل كذا ، قال بل سأفعله) وخصوصاً في القول والحكاية ، وكأن بين الجملتين سؤال نفسي من السامع فحواه : (فماذا قال هو ؟) فيأتي الجواب في الجملة الثانية استئنافياً ومفصولاً لعلة تقدير الحذف .

وإذا تصدرت الجملة الفعلية وتلتها جملة اسمية كقولنا : (يجيد زيد الركض إنه رياضيٌّ ماهر) ينبغي عندئذ الفصل وذلك أن الجملة الاسمية الثانية أعم من الأولى فالرياضي الجيد يشمل القدرة على الركض الجيد ولذا وجب الفصل وكأننا نقول بأن زيداً يجيد الركض ؛ وكيف لا وهو معروف بأنه رياضي جيد ، لكي نثبت الجزء بالكل الذي يعرفه الناس ، وأما إذا كانت الحالة معكوسة أي كقولنا : (يجيد زيد السباحة ، فساقاه قويتان جداً) فإن الساقين القويتين جزء من شروط السباحة الجيدة ، ولا يشترط وجود هذا الجزء لكي يقع الكل وهو السباحة والجملة الثانية كانت بسبب من الأولى لتبين السبب الذي يجيد من أجله زيد السباحة ، ويمكن أيضاً استعمال الواو للتشريك لأن الساق القوية مضافة إلى السباحة ، ومن الملاحظ هنا بأن الجملة الفعلية تسير عكس الجملة الفعلية بالمقارنة بين الشكلين من الترادف في الجمل .

إلا أننا لا يمكننا القول : (يجيد زيد السباحة ورأسه كبير) لا بالفصل ولا بالوصل لأنه ليست ثمة علاقة البتة بين الجملتين بينما يمكن القول : (يجيد زيد السباحة ويداه مضمومتان) لأن اليد ينبغي فتحها عند السباحة ، والقيام بما يخالف ذلك يتم التنبه والإشارة إليه ، على أن الجملة حالية من الجمة الأولى وفيها معنى الإشراك أيضاً .

ج – الفصل والوصل في شبه الجملة .

يتعلق الحرف بالاسم والفعل ومن الممكن دراسة تعلق شبه الجملة على أساس هذين الشكلين من التعلق ، ففي قولنا زيد على السطح جعلنا شبه الجملة في موضع رفعٍ على الخبرية لزيد وفي قولنا : (قام زيد على السطح) جعلنا شبه الجملة في موضع نصبٍ على المفعولية للفعل : قام ، أي أننا نعلق شبه الجملة بالاسم في حالة كونها خبراً ، وبالفعل في حالة كونها مفعولاً به ، فإذا جمعنا بين جملتين اسميتين تحتويان على شبه جمل كان حال شبه الجمل هذه يشبه حالها عند جمع جملتين فعليتين تحتويان على شبه جمل .

فإذا كانت شبه الجملة الأولى مقترنة مع شبه الجملة الثانية عن طريق التعلق بمحل المخبر عنه وجب الفصل كقولنا : (زيد في المنزل على السطح) لأننا أردنا أن نخصص جزءاً من المنزل يكون زيد فيه بالتحديد والعطف يعني المساواة والإشراك وليس لدينا ههنا أي إشراك بل زيادة تأكيد وتفسير وتبيين . ولا يمكننا أن نقول مثلاً : (زيد في المنزل في الشارع) لأننا لا يمكن أن ندعي وجوده في محلين ، إلا إذا أضفنا إلى المحل أمراً آخر فنقول مثلاً : (زيد لاعب ماهر في المنزل وفي الساحة) فنتحدث عن اللعب والمهارة لا عن الحلول .

والأمر نفسه في الاقتران بالجمل الفعلية فنقول ذهب زيد إلى المنزل إلى الباحة) لأننا خصصنا من المنزل الباحة فقط ولا يمكن القول : (ذهب زيد إلى المنزل إلى الشارع) لأننا ندعي عندئذ حلوله في محلين وهذا من المحال ، ويمكن أيضاً القول : (لعب زيد بمهارة في الملعب وفي المنزل) لأننا لا نتحدث عن الكينونة والحلول بل عن اللعب بمهارة .

وفي النهاية يصوغ الجرجاني قاعدته الذهبية للفصل والوصل عموماً فيقول : (ترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف يكون لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين)"[47]" مقررا بأن الفصل يكون في الجمل التي يؤكد التالي منها السابق وهي جمل متصلة في الغاية التي يراد الحديث عنها ، وفي الجمل التي تنفصل فيما بينها فلا يكون الوصل فيها للإشراك بل على سبيل الذكر بالشيء فقط وهي الجمل المنفصلة إلى الغاية ، وأما الجمل التي تقع بين الحالين فهي الجمل التي تجمع بين شيئين وتعطيهما حكماً واحداً على سبيل الإشراك فيجب فيها الوصل .

٢ ـ ما غادَرَنا وما بقي من النظرية .

لقد غادرنا اليوم الكثير من تصورات الجرجاني العريق فلم نعد نرى مزية للحذف النحوي كما كان يصورها وانتقل تفكيرنا بالحذف نحو أشكال أوسع منه تشتمل على فنون الإيجاز والرمز والإشارة والإيحاء فضلاً عن الفنون البارزة بلاغياً من الحذف النحوي التي تمتد لتشمل طرفاً من المجاز اللغوي ، كما غادرنا تقسيم الجرجاني الأساس في الحذف بين الاسم والفعل والحرف لننتبه بشكل أكبر إلى ما يؤديه الحذف من جمال بلاغي للنص وكيفية إسهامه في صنع المعنى من خلال ثنائية الحضور والغياب ، وبشكل أعم تم دمج كل فاعلية الحذف في مبدأ نقدي واحد هو مبدأ الاختيار وتم اعتبار كل المحذوفات من النص سواء أكانت نحوية أم نصية تساهم مساهمة فعالة في صياغة المعنى الشعري .

كما غادرتْنا مع الحذف تفصيلات الجرجاني حول الفروق في الخبر وتم دمجها أيضاً ضمن مبدأ الاختيار نفسه وهو المبدأ الذي يحدد سبب اختيار لفظة دون غيرها وسبب حذف لفظة وترك مجموعة من الألفاظ مما يساعد في فهم دقيق للمعنى ، وأصبح اليوم الاهتمام النقدي يسعى وراء اكتشاف السر في اختيار كل تعبير سواء كان خبراً أم مخبراً عنه ؛ مسنداً أم مسنداً إليه ، فعلاً أو اسماً أو حرفاً .

وبالطريقة نفسها تم تحوير التقديم والتأخير والفصل والوصل ليكونا ضمن مبدأ واحد وهو مبدأ التوزيع وأضيف إليهما طريقة توزيع الكلمات داخل الجملة وطريقة توزيع الجمل داخل النص الواحد ، وطريقة الربط بين الجمل وبين الكلمات في الجملة الواحدة عبر طرق متعددة كالعطف والفصل والإضافة والتعليق والتعقيب وغيرها .

ولكن هذه الإضافات لا ترد بوصفها اعتراضاً ولا تكميلاً لنظرية النظم وذلك أن هذه النظرية وضعت لتقوم بالأساس النحوي للبلاغة العربية فقط فالبلاغة تحتوي في جزئي البيان والبديع على كل تلك التكميلات الأساسية وما مبادئ النقد الحديث إلا إعادة صياغة لها بشكل جديد ، ولكننا غادرنا نظام التوزيع الذي يقترحه الجرجاني واعتنقنا نظام التوزيع الغربي الجديد ، ولا أقصد من وراء هذا القول العودة إلى نظام توزيع الجرجاني ولا التمسك بالنظام الغربي بل البحث عما يمثل نظام توزيعنا نحن .

وبذا فقد غادرنا النظرة التجزيئية للبلاغة العربية إلى الحقول الثلاثة (البيان والمعاني والبديع) بعد أن علَّمنا النقد الغربي إمكانية إعادة التقييم الشاملة لكل الجهد العربي القديم للبلاغة ، ومعه غادرنا تجزيئ النظم إلى نظم نحوي وآخر بياني وثالث بديعي وأصبح النظم كلامياً كلياً ، وأعني أن علينا أن نتناول في كل مفصل من مفاصل الإبداع كل التعليقات الممكنة التي تهم الأدب .

إلا أن أهم ما غادرنا وهو الجزء الذي ينبغي أن يغادرنا تماماً هو نظام تفكير الجرجاني الشامل حول عملية الإبداع ومسيرتها فلسنا ملزمون اليوم بقراءة أي نص وفق مراحل قراءة الجرجاني لها وإذا طبقنا خطواته الأربع في التحليل نكون بذلك مكررين للجرجاني في زمننا الحاضر ، وعدم الإلزام هذا يعني أن نغادر الأساس الذي تقوم عليه النظرية وأن نحتفظ بكل التفرعات الصغيرة الأخرى بشرط إعادة صياغتها وفق منظومة تصوراتنا الجديدة للكتابة والإبداع الشعري ، وهذا الأساس هو اعتبار النص منطلقاً من تلك البنية الذهنية التركيبية الأساسية التي تعنى بالإيصال

والتواصل فلم تعد الكتابة الشعرية اليوم قائمة على فكرة التواصل هذه بل على فكرة الإبداع وهي تجعل من المبدع يلقي نصه ويترك القارئ ساهماً في فضاء التأويلات والتحليلات التي لا يراد لها أن تنتهي ولا أن تقف عند فكرة واحدة .

أي أننا يمكن أن نفيد من فكرة الحذف مثلاً لنصور النص محتملاً لمجموعة قراءات لا كما كان الجرجاني يريد منها وهو أن تؤدي معنىً محدداً بدقة ، ويمكن أن نفيد من التقديم والتأخير بوصفه خالقاً لجمالية نصية لا مؤدياً لبنية ذهنية تركيبية سابقة على النص ، ويمكن أن نتصور الفروقات بوصفها فاتحة لأفق النص ولمجموعة المعاني الثانوية التي يحملها لا أن نجعلها محددة للمعاني بدقة ، ولن نطلق أحكام الأجمل والأضعف على أشكال الفصل والوصل بل أن نفهم هذين الشكلين عن طريق اعتبارهما الطرق الأوضح لربط النص ولتوجيهه مسارات متعددة ومفتوحة فالفصل يتيح للقارئ أن يربط الجملة بسابقتها ويعطيها معنىً على هذا الأساس وأن يفهمها بوصفها مرتبطة بما سبقها فتحمل عندئذ معنىً مغايراً للأول وبذا يتحمل النص عدة قراءات ممكنة .

ما يتبقى إذن هو كل المصطلحات التي ابتدعها الجرجاني كالفروق في الخبر والمصطلحات التي طورها كالحذف والمصطلحات التي نقلها من ميدانها كالتقديم والتأخير الذي نقله من ميدان النحو إلى ميدان البلاغة فضلاً عن إضافته الفريدة والمتميزة من حيث الإضاءات التي قدمها بخصوص هذه المصطلحات وأشكال ورودها وعللها ، ولكن الأساس الذي قامت عليه النظرية غادرَنا دون عودة منذ القرطاجني الذي قدم نظرية جديدة في التخييل بل منذ شروحات وتعليقات السكاكي على نظرية النظم العتيقة .

الهوامش

[1] - ينظر رسائل الجاحظ ، من كتابه في المعلمين ٣ : ٣٠٨ .
[2] - دلائل الإعجاز ٢٣ .
[3] - ينظر من حديث الشعر والنثر طه حسين ٨٧ ، دار المعارف ، مصر ، ط١٠ ، ١٩٦٩ .
[4] - ينظر دراسات بلاغية د . أحمد مطلوب ١٢ – ١٣ . وينظر الاتجاه العقلي في التفسير د . نصر حامد أبو زيد ٤٥ – ٤٦ .
[5] - هذه هي الفرضية التي طرحتها في أطروحتي للدكتوراه والموسومة الخطاب البياني العربي حتى القرن الرابع الهجري ٧٧ – ٨٠.
[6] - ينظر البيان والتبيين للجاحظ ١ : ٣٤ – ٣٥ .
[7]- ينظر أسرار البلاغة ٢٣ – ٢٥ .
[8]- دلائل الإعجاز ٨٦ ٨٧
[9]- ينظر دلائل الإعجاز ص- ش من المدخل .
[10]- ينظر نفسه ٨٣ – ٨٤ .
[11]- ينظر نفسه ٨٤ .
[12]- ينظر نفسه ي – ق من المدخل .
[13]- دلائل الإعجاز ١١٢ .
[14]- نفسه ١١٦ – ١١٧ .
[15] - ينظر أسرار البلاغة ٨٦ .
[16]- سورة النور : آية ١ .
[17]- ينظر قطر الندى لأبي هشام الأنصاري ٧٧ .
[18]- سورة الرعد : آية ٣٥ .
[19]- قطر الندى : ٧٨ – ٧٩ .
[20]- سورة سبأ : آية ٣١ .
[21]- سورة الحجر : آية ٧٢ .
[22]- سورة البلد : آية ١٤ – ١٥ .
[23]- سورة هود : آية ٤٤ .
[24]- سورة مريم : آية ٣٨ .
[25]- ينظر دلائل الإعجاز ١١٩ – ١٢٠ .
[26]- ينظر نفسه ١٢٠ .
[27]- نفسه ١٢٠ .
[28]- ديوان البحتري مج : ١٢٤٣ والقصيدة برقم ٤٩٩ في مدح المعتز ، تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٣ .
[29]- ينظر قطر الندى ١٧٤ .

[30]- ينظر نفسه ٩ .
[31]- ينظر نفسه ٦٧ .
[32]- ينظر قطر الندى ٨٩ .
[33]- ينظر نفسه ٩٢ .
[34]- نفسه ١١٦ .
[35]- ديوان امرئ القيس ١٨.
[36]- ينظر قطر الندى ١٦٢ .
[37]- ثمود ١٤ .
[38]- ينظر نفسه ٤١ .
[39]- ينظر دلائل الإعجاز ١٣٢ – ١٣٣ .
[40]- ينظر نفسه ١٣٣ .
[41]- نفسه ١٦٩ .
[42]- نفسه ١٥٦ .
[43]- دلائل الإعجاز ١٧٠ .
[44]- نفسه ١٧١ .
[45]- البقرة ١ – ٢ .
[46]- ينظر نفسه ١٧٤ .
[47]- نفسه ١٨٨ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
١ - الاتجاه العقلي في التفسير دراسة في قضية المجاز عند المعتزلة د . نصر حامد أبو زيد ، دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٣ .
٢ – أسرار البلاغة قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مصر القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د . ط ، ١٩٩٢ .
٣ – البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ن تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة الخانجي ، مصر ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .
٤ – البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية ، د . بدوي طبانة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٨ .
٥ – الخطاب البياني العربي حتى القرن الرابع الهجري ، بيان شاكر جمعه ، أطروحة دكتوراه مطبوعة على الكومبيوتر ، جامعة الأنبار – كلية التربية ، ٢٠٠٥ .
٦ – دراسات بلاغية ونقدية د . أحمد مطلوب ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، د . ط ، ١٩٨٦ .
٧ – دلائل الإعجاز في علم المعاني لإمام عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وتعليق الشيخ محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ط ، د . ت .
٨ – ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ١٩٨٤.
٩ – رسائل الجاحظ ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .
١٠ – ديوان البحتري ، تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٣ .
١١ – قطر الندى وبل الصدى لأبي هشام الأنصاري ، مكتبة الخانجي ، مصر القاهرة ، د . ط ، ١٩٧١ .
١٢ – من حديث الشعر والنثر د . طه حسين ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، ط ١٠ ، ١٩٦٩ .